المباشرة، المرتبطة بالحرب على مصر، بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار، تمّ تمويل هذه النفقات العسكرية من طريق خفض احتياطي العملات الاجنبية، وزيادة الضرائب، وتجميد الاجور، وابطاء عمليات التنمية الاقتصادية، وطلب مساعدات اجنبية، وخاصة من الحكومة الاميركية. وأكد محمد حسنين هيكل الدَيْن على الحكومة الاسرائيلية بالعملات الاجنبية بمدى مساهمة الولايات المتحدة في تمويل الحرب ضد مصر. فقد ازدادت الديون الحكومية الاسرائيلية، في ربيع العام ١٩٥٧، بأكثر من ٢٢ بالمئة، وازدادت الديون قصيرة الاجل، خاصة للولايات المتحدة، بأكثر من ٢,٣ مرة. يضاف الى ذلك ان اسرائيل بدأت المرحلة الثانية من بيع سندات «استقلال اسرائيل»، في أثناء المعارك في شبه جزيرة سيناء، فاستطاعت ان تجمع ٦٠٠ الف دولار في اميركا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦؛ كما حصلت على تبرعات بلغت ١٢٥ مليون دولار العام ١٩٥٦ من المنظمات اليهودية الاميركية[١٦]. والواقع، لقد تأثر الاقتصاد الاسرائيلي بمشاركة اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر. اذ أدت مشاركتها الى نقص الاستثمارات بحوالى عشرة بالمئة في ميزانية التنمية العام ١٩٥٧/ ١٩٥٨؛ كما اختصرت اعتمادات تطوير الزراعة، وانتاج الكهرباء، ونقصت الاعتمادات المخصصة للاسكان بأكثر من الثلث؛ كما نقص الانتاج الصناعي أيضاً. فبعد ان كان انتاج الصناعة تضاعف، في الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٣، ثم ازداد في العام ١٩٥٤ بنسبة ١٥ بالمئة، فانه، في العام ١٩٥٦، لم تتحقق أي زيادة في الانتاج الصناعي على العام الذي سبقه[١٧]. واضطر وزير المالية آنذاك، ليفي أشكول، الى الاعتراف، في خريف العام ١٩٥٧، في الكنيست، بأن حملة سيناء، مع كل الاستعدادات التي جُهّزت لها، قد تركت أثراً عميقاً في الاقتصاد الاسرائيلي.

ولمعالجة ذلك، بدأت الحكومة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧، في بيع سندات «قرض الدفاع» بمبلغ ٤٠ مليون ليرة اسرائيلية، واستمرت في تحصيل ضريبة الدفاع.

ونتيجة للمعونات الاجنبية، استطاعت اسرائيل، في الفترة من ١٩٥٨ وحتى ١٩٦٦، أن تبدأ في تطوير اقتصادها، خاصة الزراعة والصناعة. ففي خلال الفترة تلك، حدث أكبر توسع في مساحات الاراضي المستصلحة للزراعة، وطُوِّرت نظم الري، واتجه الاهتمام الى اختصار عدد المحاصيل والتركيز على زيادة غلة المحاصيل باستخدام الوسائل التقنية الحديثة؛ وتوسعت الصناعة الى ان أصبح القطاع الصناعي يمثل أكثر من ٢٥ بالمئة من جملة الانتاج القومي في العام ١٩٦٥.

ورأى الاقتصادي الاسرائيلي باتنكين ان التطور المذكور جاء نتيجة لاعتماد اسرائيل على رؤوس الاموال الاجنبية[١٨]. الّا انه على الرغم من المعونات ورؤوس الاموال الاجنبية، فان هناك سمات مميزة للاقتصاد الاسرائيلي، مثل التضخم المالي الدائم، والخفض المستمر في قيمة العملة الاسرائيلية، والزيادة المستمرة في تكاليف المعيشة، وتضاؤل حجم رأس المال المحلّي المستثمر في الاقتصاد. ومع تزايد هذه السلبيات ترتفع الصيحات في اسرائيل بتزايد الازمة والاخطار بغية استجلاب المزيد من المعونات الاجنبية. وعندما تصل المعونات تعطي جرعة منشطة للاقتصاد، وهكذا دواليك.

المرحلة الثالثة: ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦

لقد كانت سنة ١٩٦٧ حاسمة بالنسبة الى اسرائيل، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية. ففي حزيران (يونيو) من العام المذكور، حققت اسرائيل نصراً على ثلاث دول عربية في الحرب التي سميت بـ «حرب الايام الستة»، والتي أسفرت، من بين ما أسفرت عنه، عن احتلال كامل التراب الفلسطيني، وهضبة الجولان، وصحراء سيناء. كما كانت تلك الحرب نقطة تحوّل هامة في